



الجمهورية العربية السورية  
الوفد الدائم - لاهاي

بيان وفد الجمهورية العربية السورية أمام الدورة 98 للمجلس التنفيذي  
لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

البند الفرعي 6(ز) المعنون:  
التصدي للتهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية

رئيس بعثة الجمهورية العربية السورية  
الوزير المفوض رانيا الرفاعي

**Statement of the Delegation of the Syrian Arab  
Republic under Sub-item 6(g)  
Charge D'Affaires of the Permanent Mission of the  
Syrian Arab Republic to the OPCW**

**Minister Plenipotentiary Rania Al Rifaiy**

**5 October 2021**

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

## شكراً السيد الرئيس،

لابد من إعادة التأكيد الدائم على رفض وإدانة الجمهورية العربية السورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن قبل أي كان، وتحت أي ظرف كان، وتؤكد مجدداً وبشكل قاطع عدم استخدامها لتلك الأسلحة في أي بقعة من أراضي الجمهورية العربية السورية، وتؤكد مجدداً على أنها لا تمتلك أي أسلحة كيميائية.

## السيد الرئيس،

تعاونت سورية مع بعثة تقصي الحقائق ومنحت أعضاء أفرقتها سمات الدخول لسنوات عدة، أنجزت خلالها عدد من الزيارات، لكن، مرة تلو الأخرى، لاحظت سورية أن البعثة تبتعد كثيراً عن التقيد بطرائق العمل المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فالمنهجية الحالية لعمل البعثة تخالف بشكل صريح وواضح نصوص الاتفاقية وطرائق التحقق الواردة فيها، والعيوب الإجرائية والمخالفات المهنية وحالات عدم الاتساق في طرائق عملها، والتي ما تزال قائمة حتى الآن، وضعت مهنية ومصداقية البعثة على المحك. وصار لزاماً عليها التقيد بطرائق العمل هذه والتخلص من العيوب الجسيمة التي شابت عملها وتقاريرها.

وأحدث هذه المخالفات، الحديث اليوم عن العثور على أدلة جديدة ذات أهمية في التحقيق في حادثة مزعومة عمرها 5 سنوات. والأسئلة هنا كثيرة للبعثة: أين تم العثور على هذه الأدلة، كيف وصلت إلى البعثة، وماذا عن سلسلة الحضانة طيلة هذه السنوات، من هي الجهة التي عثرت عليها وسلمتها للبعثة، ما هو تاريخ العثور عليها. ولماذا التأخر الكبير في التطرق لهذا الدليل، ولماذا ترفض البعثة مشاركة أي من هذه التفاصيل معنا. هذه الحالة مثال واحد بسيط عن ما يشوب عمل البعثة من مخالفات وفبركات، نذكرنا بتحقيقات حادثة دوما المزعومة لعام 2018، والتي لم تنتهي ذيولها حتى الآن.

لابد من تذكير البعثة بخطورة هذه الارتكابات، فعلى أساس ما تقوم به من تحقيقات يتم اتخاذ القرارات وإصدار التقارير وإعطائها ختم المنظمة للإساءة لسورية وهي تقارير لا تتجح في أبسط اختبارات المصداقية والمهنية. ويمكن ضرب المثل بها والتسييس واستخدام اللجان للضغط والابتزاز السياسي. ناهيك عن المماطلة الكبيرة في إنجاز عمل البعثة بما يتيح استمرار التحقيقات عشرات السنوات القادمة، مع كل كا يرافق ذلك من ابتزاز سياسي وهدر لموارد المنظمة وبالتالي موارد الدول الأطراف.

فيما يخص الأسطوانتين اللتين دمرهما العدوان الإسرائيلي على أحد المواقع المُعلن عنها، إضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة في البناء والعتاد نتيجة ذلك العدوان، فقد قدمنا تفاصيل وافية عن هذه المسألة في بياننا في البند 6(ج)، ونرى أن في إعادة تضمينها في هذا البند الفرعي أيضاً، ومن قبل آلية أخرى معنية بالملف السوري، دليل على ما قامت به الدول المنخرطة في الحرب على سورية من مضاعفة الآليات والبنود والتقارير والقرارات من أجل تضخيم الملف، وجعله متشعباً لدرجة يصعب معها التعامل معه لمزيد من الضغط على سورية، في حين ان المسائل بسيطة ويمكن مناقشتها بشكل هادئ وفني، وبدون الأعداد الكبيرة من المفتشين والآليات والموارد الضخمة والضجة الإعلامية.

لقد عبرت سورية في تقاريرها الشهرية عن استغرابها من محاولات توظيف التدمير المُتعمد لهاتين الأسطوانتين من دون الإشارة إلى الجهة التي قامت بهذه الجريمة، لا من قريب ولا من بعيد. وتُكرّر السؤال الذي أثارناه في صباح اليوم: من هي الجهة صاحبة المصلحة في تغييب مثل هذا الدليل الهام في حادثة دوما المزعومة والذي يؤكد براءة سورية ويؤكد تورط منظمة الخوذ البيضاء الإرهابية في حادثة دوما المزعومة لعام 2018. إن عدم التطرق للعدوان الإسرائيلي المذكور هو محاولة مكشوفة للتغطية على إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، والتي لم تتوقف عن ارتكاب العدوان تلو الآخر ضد سيادة دولة طرف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إضافة لدعمها اللا محدود للمجموعات الإرهابية التي استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري، وارتكبت أبشع الجرائم بحق المدنيين السوريين الأبرياء. كما يؤكد صحة الموقف السوري وعدد من الهيئات الدولية التي كشفت الزيف والفبركات المرتبطة بحادثة دوما المزعومة.

### السيد الرئيس

بالنسبة لتنفيذ القرار C-SS-4/DEC.3 لعام 2018، فما نزال نرى في هذا القرار استهداف سياسي مباشر لدول بعينها، ولا يخدم منظومة القضاء على الأسلحة الكيميائية. وتبدو الآثار السياسية لهذا القرار ماثلة أمامنا حتى اليوم، فقد تم تخصيص بند فرعي في جدول أعمال المجلس هو البند 6(ز) لا لشيء سوى إعطاء منبر للدول واضعة القرار للتهجم الدائم على الدول التي استهدفها القرار. وما التقارير الاستخباراتية التي يتحدث عنها البعض والتحقيقات داخل الدول إلا جزء من حملات تشويه سمعة الدول الأطراف المعنية، سواء أكان حملة سكريبال أو نافالني أو غيرهما.

وينطبق الأمر نفسه على فريق التحقيق وتحديد الهوية، نعود ونذكّر هنا بأن ولاية هذا الفريق تخالف نصوص اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتخرج عن ولايتها، وبالتالي فهو غير شرعي. ومنذ اليوم الأول لإنشائه أعلنت سورية ومعها عدد من الدول الأطراف بأنها لا تعترف بشرعيته ولن تتعامل معه، ولن تقبل بنتائج تحقيقاته.

لقد تميزت تقارير وتحقيقات الفريق بعدم النزاهة وعدم المهنية وعدم العدالة، ونحن لا نستغرب دفاع بعض الدول عنه، فقد عملت بشكل حثيث لإنشاءه، وتكفي قراءة سريعة لتقارير الفريق لاكتشاف ضحالة الفبركات والأكاذيب في هذه التقارير التي لا تتجاوز تقارير الصحافة الصفراء، وكان من الواضح كتابته وفقاً لما ترغب به الدول التي تدافع عنه، وباللغة التي ترغبها ألا وهي اتهام الحكومة السورية بحوادث مزعومة والزج بأسماء دول أخرى للاستثمار السياسي. ودون المساس بعدم اعترافنا بالفريق، نقدم لكم أحد أبسط الأمثلة على مخالفاته، بالنسبة للعينات التي ادعى الفريق أنها الأساس الذي بُني عليه اتهام سورية بجريمة سراقب المزعومة لعام 2018، لا نعلم من قدم هذه العينات للفريق. فلم يَقم أي من مفتشي المنظمة بجمع هذه العينات، ولم يتم احترام سلسلة الحضانة وفقاً لما هو منصوص عليه في الاتفاقية. كما لم يتم جمعها بطريقة تضمن عدم تلوثها، ولم يتم نقلها بطريقة متوافقة مع شروط نقل العينات المعمول بها في المنظمة لمنع تلوثها. ولا يكفي تقديم صورة في التقرير لأشخاص مجهولين يرتدون لباس التعقيم في مكان مجهول كافيّاً لإثبات صحة جمع العينات، ويقدمها كدليل جرمي لتوريط وإدانة دولة طرف. أما باقي الصفحات الطويلة من الشرح، فهي قنابل دخانية تهدف للتعمية عن الهدف الأساسي لإنشاء هذا الفريق وتقاريره.

ومن هنا اتخذت سورية موقفها، مع عدد من الدول الأطراف، برفض أي تمويل للفريق. وقد عبرت عن موقفها هذا أثناء المشاورات غير الرسمية التي عُقدت بشأن مشروع القرار المقدم إلى الدورة 98 للمجلس حول برنامج وموازنة المنظمة للفترة 2022-2023، وما نزال على موقفنا هذا داعين كل أعضاء هذا المجلس الموقر للتصويت برفض تمويل الفريق.

**السيد الرئيس،**

إن الادعاء بأن ما يتم فرضه على الدول الأطراف قرارات تخرج عن الاتفاقية والمخالفات صارخة لقواعد عمل المنظمة، الادعاء بأنها خاصة بسورية، وأنها مرتبطة بحالة فريدة، أمر خطير للغاية في عمل المنظمة وأصبح معروفاً لدى الجميع. فهذه حالات شاهدناها في الماضي في منظمات دولية أخرى حيث يتم الاستفراد بإحدى الدول واستصدار قرارات وخلق قواعد خاصة

لفبركة أدلة ضدها تمهيداً للعدوان عليها وتدميرها. ومن المؤسف أن ينحدر العمل في هذه المنظمة الفنية نحو استخدامها أداة في لعبة سياسية تخرج بها عن الهدف من إنشائها. لقد آن الوقت للوقوف معاً في وجه هذا النهج المدمر وغير الأخلاقي في العلاقات الدولية، فمن اختار سورية هذه المرة لاستهدافها، سيقوم باستهداف دولة أخرى غداً.

**السيد الرئيس**

إننا ندعو المجلس الموقر، للتحرك لاستعادة المنظمة لدورها الفني ولاسيما مع الدول النامية، حيث يتراجع بشكل تدريجي اهتمام المنظمة ومواردها المخصصة للبرامج التي تخدم تعزيز قدرة الدول النامية على تنفيذ تعهداتها بموجب الاتفاقية باتجاه البرامج العدوانية ذات الخلفيات السياسية. ختاماً، تبقى سورية مستعدة للتعاون مع المنظمة بشكل كامل وشفاف وجدي لتنفيذ تعهداتها بموجب الاتفاقية دون تسييس أو استهداف أو معايير مزدوجة وبما يضمن حقوقها بموجب الاتفاقية.

أرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة 98 للمجلس التنفيذي ونشره على الموقع العام للمنظمة وموقع كاتاليسست الداخلي.

**شكراً السيد الرئيس**